

والمغيد والمذكور في البديع والتحفه والتجنيس عدما او قول لو حلت الكراهة
في رأي من اشترا على التنزيه ومن فقاها على الترخيم لا ارتفاع التثافي و
عبارة في السراج المستجاب ان يضعها واعلم ان هذا هو المخرج فيزيد
ان وضع الكراهة شرط اذ قد نقل عن نصيرته سئل عن وضع جهته
على وجه صغير فقال ان وضع الكراهة جاز ولا لا فيقول له ان وضع قدر
الانف منها ينبغي ان يجوز على قوله فاجاب بان عضو كاهل قال في
البحر وفيه حيث اذ السجود يصعد ق يوضع بعض الجبهة ولا دليل على
اشتراط الاكثر فم هو واجب المواظبة واستدل بما في المجتبى سجود على طرف
من اطراف جهته جاز ثم نقل ما عن نصيرته قد نقل على ضعفه وفي المخرج و
ضع جميع اطراف الجبهة ليس بشرط بالاجماع فاذا اقتصر على الجبهة
جاز وان قل لنا انه ذكره ابو جعفر انتهى قوله اي الاقتصار ليس
تفسير للسجود بل المراد بيان حاصل المعنى وان المكروه لا يقتصر
على السجود باحد كذا في الغوابد القرشية قوله فانه يكره ايضا
لكي تنزيها لما فيه من ترك كمال التعظيم ولا بد من كونه على الجبهة
ام لو كان على الرأس ولم يتصل به رضى جهته ولا انقه له رضى
وكثيرا ما يتساهل فيه العوام كذا في شرح المنية كذا في النهر قوله
طلبوا صلوة غيره اي بصلوة وتوكلوا غيرها كان اول لان المعنى
صلاة معايرة لصلوة قوله وان سجد على شيء لا يلقى حجه لا يجوز
قال في المواهب وشرحه وشرط وجده حجه اي نتق ما سجد
عليه بحيث اذا بلغ لا يتصل رأسه بالبع من ذلك ويهدى يعلم ما
يصح السجود عليه واللا يصح فلا يحتاج الاسر افراده انتهى قوله والفتح

نحو ما نقل

يا كونه

كونه لا يلقى حجه محمد بن عيسى نظر قوله وايضا بالاعتبار قال في النهر انه وهم
وايدى بعض فروع وقيل اظهر انتهى بتصرف قوله ضميمه بسكون الواو
لا غير كما في المغرب لكن حكي شيخ الاسلام الضم ايضا يعضيه وقيل
وطها ويا طنها وعل المراد هذا الثاني لحديث الشيخى كان عليه
الصلوة والسلام اذا سجد فخرج بيده عن يمينه حتى يبدوا بماض الجبهة
كذا في النهر وفي البحر وذكر في المحيط ان فيه لغتين سكنون اليها وضما وذك
في ضياء الحلوى مختصر شمس العلوم ان الصبيح بالسكون العضة وضع
بالضم الاثنى من الضباع ويقال للسنة المجد بتر النهر قوله ومان في بطنه
عن محمد بن حاتم لو ان مهمة ارادت ان تمر بيده مرت كذا في البحر في بعض
الحوادث وليس على المصلي كشف يديه في حاله السجود انتهى قوله ووجه
اصابع رجله بان يضع صدره القدم مع بطون الاصابع على الارض لانه
في شرح الكليات للمقرئاني ويعتدل في سجوده ولا يفتقر في ذراعيه
ويضمه في قوله وان كان الال لا يراى لا يجوز هو الاصح كما في النهر قوله
وقال محمد بن سعد الخاقاني يقول عن النبي في المنز يقول قال ورجله في البديع
وزاد عليها هاتر اربعة فتقال وقيل هو ما ينطلق عليه ام الرفع ورجله
في المحيط قال في التوراة وهذا قريب من الاول انتهى وهو انه كان ال
القعود اقرب جاز والاقلا وفيه لا يخفى قرب الثاني من الاول
انتهى قوله وعن ابن حنيفة اذا رفع رأسه الخاقاني يقول هي رواية الحسن
وقال هو الذي روى عنها الى الثالثة والذي ينبغي التوجه عليه هو الاول
كذا في النهر والرواية الثالثة هي ما ذكرها صاحب النهر في قوله وقيل ما ينطلق
عليه ام الرفع وقد ذكرناها عنه عند قوله وقال محمد بن حنيفة في البحر قوله